

«العفو الشامل» وصفة جاهزة للذراع بين السلطة الكويتية ونواب المعارضة في البرلمان الجديد، حيث بدأ هذا القانون يُطرح بشكل مبكر كعنصان للمعركة التشريعية الأبرز في دور الانعقاد الأول لمجلس الأمة الذي انتخب في الخامس من ديسمبر الجاري.

معوّلا على نجاح تياره في الضغط على السلطة عبر البرلمان والنجاح في تمرير قانون العفو الشامل، وهو ما لم يتم إلى اليوم.

وقررت مجموعة من نواب البرلمان الجديد إعادة الدفع بالقانون خلال دور الانعقاد الجديد معوّلة على التغييرات الحادثة في المشهد العام في البلاد، حيث يتوقعون أن الأزمة الاقتصادية الحادة جعلت السلطة في موقف أضعف وقد تكون أكثر استجابة للضغط والنيابة، فضلا عن الزيادة المسجلة في حضور المعارضة في مجلس الأمة المنتخب حديثا.

ويأمل الإسلاميون بشكل خاص في أن يكون رحيل الأمير الشيخ صباح الأحمد لما له من خبرة وهيبة وكاريزما قد أضعف السلطة وجعلها أكثر مرونة واستعدادا لتمرير التغييرات التي يريد هؤلاء إحداثها منذ سنوات طويلة ويضعونها تحت عنوان براق هو الإصلاح وتعديل المسار الديمقراطي أملا في فتح مسارات لهم للوصول إلى السلطة والقبض على أهم مفاصلها.

ويعتبر إسقاط قانون العفو الشامل في البرلمان السابق أحد أسباب العداء بين نواب المعارضة ورئيس مجلس الأمة الغانم الذي يتهمه المعارضون الإسلاميون بلعب دور كبير في منع إقرار القانون.

وسبق للغانم أن وصف إثارة قضية العفو الشامل بالمفتعلة، قائلا إن الهدف من ذلك هو «خلق أبطال وهميين» وعلى هذه الخلفية حاولت المعارضة دون جدوى منع الغانم من العودة إلى رئاسة المجلس، لكنه تمكن عبر سلسلة من التسويات والصفقات غير المعلنة من التغلب على منافسه بدر الحميدي رغم أن الأخير كان قد حظي في ترشحه لتولي المنصب المهم بدعم عدد كبير من نواب المعارضة.

وشهد البرلمان الكويتي السابق «معارك» حامية بسبب قانون العفو الشامل وصلت حد تشايبك النواب بالأيدي تحت قبة عبدالله السالم. ومطلع السنة الجارية كان القانون على وشك الإقرار بعد حملة ضغوط ضارية من قبل الإسلاميين الذين نجحوا في الدفع به إلى البرلمان، لكن اللجنة التشريعية البرلمانية خلطت الأوراق بأن ادمجت ضمن مقترحات القانون إمكانية أن يشمل العفو العام في حال إقراره النائب السابق عبدالحميد دشتي المحكوم عليه في عدة قضايا تتعلق بالإساءة للحكومة الكويتية وبلدان خليجية، وأيضا المدانين في قضية خلية العبدلي المتعلقة بخلية إرهابية ذات صلة بإيران وحزب الله اللبناني تم تفكيكها سنة 2015.

ورأت المعارضة أن إدماج تلك القضايا كان بمثابة حيلة قانونية تواطأ الغانم في نسجها حتى يصبح إقرار القانون أمرا مستحيلا، إذ لم يكن مقبولا من أحد أن يتم العفو عن مسيئين وإرهابيين.

وقال النائب السابق محمد الدلال عن الحركة الدستورية الإسلامية، إن دمج مقترحات العفو الشامل في قانون واحد مع قضايا دخول المجلس وخليية العبدلي وعبدالحميد دشتي إجراء غير دستوري ولا قانوني، ومسار سياسي سلبي وعيبي هدفه إسقاط كل هذه المقترحات وإرباك النواب والمجتمع.

الكويت - يمثل «قانون العفو الشامل» وصفة جاهزة للذراع بين السلطة الكويتية ونواب المعارضة في البرلمان الجديد، حيث بدأ هذا القانون يُطرح بشكل مبكر كعنصان للمعركة التشريعية الأبرز في دور الانعقاد الأول لمجلس الأمة الذي انتخب في الخامس من ديسمبر الجاري.

وبادر خمسة من نواب المعارضة هم حمد المطر وفايز الجمهور وعبدالعزیز الصقعي واسامة الشاهين وناصر السويط بتقديم مقترح قانون بشأن العفو الشامل، حيث اعتبر بعضهم إقرار القانون بمثابة فتح «صفحة جديدة عنوانها المصالحة الوطنية».

ويحس الحرس المعلن أثناء الحملة الانتخابية وبعدها على تمرير هذا القانون أهمية الاستثنائية، خصوصا لدى نواب المعارضة الإسلامية الذين يعتبرونه بمثابة رفع تحدٍّ مترتب عن البرلمان السابق الذي أسقط القانون بدفع من السلطة وبمساعدة النواب المواليين لها بمن فيهم رئيس مجلس الأمة السابق والحالي مرزوق الغانم. ويتلخص القانون إجمالا في إصدار عفو شامل يسقط العقوبات ويرد الاعتبار لمن تمت محاكمتهم في قضية اقتحام مبنى مجلس الأمة والعبث بمحتوياته في نوفمبر 2011 ومن بينهم معارضون كويتيون معروفون ونواب في برلمانات سابقة.

ويمكن للمدانين أن يتمتعوا بعفو خاص يصدره أمير البلاد ويتم بفعله إلغاء العقوبة أو تخفيضها دون إسقاط الجريمة. أما العفو الشامل فمن اختصاص البرلمان وتلغى العقوبة بفعله وتسقط الجريمة عن مرتكبها.

مرزوق الغانم



قضية العفو الشامل مفتعلة لخلق أبطال وهميين

ويبدو أن المتورطين في قضية اقتحام مقر مجلس الأمة لا يقرون بارتكابهم جريمة ويعتبرون ما أقدموا عليه «نضالا»، وهو ما يفسر سعيهم للتمتع بعفو شامل.

ولا تريد السلطة إحداث سابقة تجعل من الإضرابات التي حرّكها الإسلاميون في الكويت تفاعلا مع ما عُرف بأحداث الربيع العربي التي انطلقت مطلع العشرية الحالية في عدد من البلدان العربية «علما نضاليا مشروعا» مثلما تريد المعارضة تصويره من خلال العفو على المشاركين في تلك الأحداث ورد الاعتبار القانوني والسياسي لهم.

وعلى هذه الخلفية تمسكت السلطة بمسار وحيد للعفو عن المدانين في القضية، وهو عودة الفارين منهم إلى الخارج والشروع في قضاء محكوميتهم وتقديم طلب عفو خاص لأمبر البلاد، وهو المسار الذي طبق بالفعل على حالة النائب السلفي السابق وليد الطبطبائي الذي عاد من تركيا ودخل السجن لفترة وجيزة تقدم بعدها بطلب عفو لأمبر الكويت السابق الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وحصل عليه بالفعل.

ومن أبرز الوجوه المدانة في القضية النائب السابق الإخواني جعمان الحريش الذي تمسك بالفرار إلى تركيا،



بروفة أولية لما هو قادم



الإقامة بين الركام

المعالجة العشوائية لملف النزوح في العراق تعيد النازحين من المخيمات إلى الخرائب

قرى وبلدات مدمرة تفتقر للخدمات وتنعدم فيها موارد الرزق

وقالت سهى أحمد، من مخيم ليلان، إنها لا تستطيع العودة إلى قريتها جنوبي كركوك. فعلى الرغم من أنها تبرأت رسميا من زوجها داعشي، إلا أن قبيلتها لم تقبل عودتها. كما تخشى وجود نقطة تفتيش قريبة يديرها رجال الميليشيات الشيعية.

وأضافت سهى، وهي أم لخمسة أطفال أصغرهم في الثالثة من عمره، «لا أعرف إلى أين أذهب». وفي نينوى، بقيت ألفا عائلة مرتبطة بداعش عالقة. ويتوقع داود أن يتم جمعها في مخيم جادة 5. ولا يعرف ماذا سيحدث بعد ذلك.



نجم الجبوري

النازحون سيعانون خلال العودة، لكننا لن نقيهم في المخيمات

وقد حققت المفاوضات التي تقودها الحكومة مع القبائل المحلية لتسهيل العودة بعض النجاح. لكن العودة إلى مناطق أخرى لا تزال بعيدة المنال.

وفي مدينة سنجان، لا تزال ذكريات تدمير مقاتلي داعش لقرى الإيزيديين المؤلمة واصطفاف الرجال لإطلاق النار عليهم واستعباد الآلاف من النساء حاضرة.

وقال الشيخ سهاد داود، التي نجت من احوال داعش، إنها لن تقبل عودة العائلات العربية السنية. وتابعت «نحن نرفض أن تعيش تلك العائلات بيننا مرة أخرى.. لقد خانتنا».

وقال الشيخ محمد إبراهيم، أحد زعماء العشائر السنية في قرية خيلو جنوبي سنجان، إن أبناء أعضاء داعش ممنوعون من العودة. وتابع «يريد أي شخص قتل أحد أفراد أسرته الانتقام بالدم. لا نريدهم أن يعودوا، لا نريد أن نراهم، سواء كانوا رجالا أم نساء أم أطفالا».

وعلى الرغم من هذه الاعتراضات الحادة، تبقى الحكومة ملتزمة بإغلاق جميع المخيمات.

وقال الجبوري «إذا بقيت هذه العائلات في المخيمات فسيولد جيل جديد من داعش في العراق. إنها بحاجة إلى الاختلاط بالناس. تحتاج إلى تغيير رأياها».

قال ما يقرب من 75 في المئة من سكان مخيم حمام العليل إنهم لا يستطيعون العودة إلى منازلهم لأنها دمرت. وفي مخيم ليلان غرب مدينة كركوك مُنح 7 آلاف نازح أياها لحزم أمتعتهم والمغادرة، مما دفع الإدارة إلى الإسراع وتجهيز إمدادات الأدوية المنقذة للحياة لمدة ثلاثة أشهر.

ودقت الأمم المتحدة ناقوس الخطر إذ وجدت أن 30 في المئة من العائدين ليسوا في مساكن آمنة أو كريمة منذ مغادرة المخيمات.

ويقول المسؤولون الحكوميون إنه يدفع النازحين للعودة، يمكن مجموعات الإغاثة التحول من إدارة المخيمات إلى المساعدة في التنمية.

وقال نجم الجبوري محافظ نينوى حيث يقع حمام العليل «نريدهم أن يعودوا لإعادة بناء مدنهم وقراتهم.. سيعانون، لكن هذا لا يعني أننا يجب أن نقيهم في المعسكرات دون موعد نهائي للعودة».

وقال آزاد داود، نائب رئيس قسم الهجرة في الموصل، إنه مثال على ما يامل بعض مسؤولي نينوى أن يتكرر في أماكن أخرى، ساعدت المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة النازحين في مخيم السلامة على تقييم تكلفة إصلاح المنازل.

وعلى عكس ما قاله العشرات من العائدين لوكالة أسوشيتد برس، قال داود إن النازحين منحوا خيار البقاء في المخيمات إذا اعتبرت مناطقهم الأصلية غير آمنة.

ورغم الضغط على رئيس الوزراء العراقي والأمم المتحدة للحصول على المزيد من المساعدة، مع انخفاض درجات الحرارة، قال العديد من العائدين إنهم لا يستطيعون الانتظار.

وفي الموصل، تفقد غانم خلف، البالغ من العمر 41 عاما، الخندق الذي حفره بيديه لمنع مياه الصرف الصحي من أن تغمر منزله المكون من طابق واحد كلما هطل المطر.

ويقول خلف، وهو أب لخمسة أطفال غادر مخيم جادة منذ أشهر «علينا أن نبقى هنا، لا توجد خيارات أخرى».

ومع إخلاء المخيمات ليس لدى الحكومة خطة للعوائل ذات الصلة بداعش من زوجات وأرامل وأمهات أعضاء التنظيم اللاتي يواجهن التمييز ويخشين الانتقام.

عجزت الدولة العراقية عن إغلاق ملف النازحين على الرغم من مضي فترة طويلة على نهاية حرب داعش، يمثل مظهرها على فشلها في طي تلك الصفحة الدامية وتجاوز مأسيتها بالاستقرار والإعمار اللذين يمثلان أفضل طريقة لإزالة الأسباب التي أوجدت أرضية لزراع داعش في البلد، وجرتة إلى تلك الحقبة السوداء التي لا تزال آثارها ماثلة في أذهان الناس وواقعهم.

الموصل (العراق) - تتميز المعالجة العراقية لملف النزوح المترتب عن سنوات الحرب ضد تنظيم داعش بالارتباك والسطحية اللذين حالا دون إيجاد حلول مناسبة له رغم مرور أكثر من ثلاث سنوات على نهاية الحرب، وأفضيا في الأخير إلى محاولة السلطات إقفاله على عجل ودون توفير أدنى الشروط الضرورية لذلك.

وباتت المئات من العوائل مضطرة بعد إقدام السلطات على إغلاق مخيمات النزوح، للعودة إلى قرأها وبلداتها رغم أنها لا تزال مدمرة كما غادرتها قبل سنوات أو أسوأ، وتفتقر إلى أدنى المرافق ولا يتوفر فيها الأمن فضلا عن انعدام موارد الرزق فيها.

وأورد تقرير لـ«أسوشيتد برس» نماذج عن معاناة العوائل العائدة إلى تلك القرى المدمرة، كما هي حال مرعي حامد عبدالله البالغ من العمر سبعين عاما والقادم إلى قريته غرب مدينة الموصل بعد ثلاث سنوات من النزوح ليحدها خرابا.

ولإيواء أسرته المكونة من سبعة أفراد، أقام عبدالله الخيمة التي كان قد حملها على عجل عندما أغلقت الحكومة مخيم حمام العليل الشهر الماضي مما أجبره 8500 آخرين على العودة إلى مسقط رأسه المدمر لواجه مستقبلا مجهولا.

وإلى قرية ديباجة الموطن الأصلي لعبدالله عادت 200 عائلة أخرى لتقيم بين النخائر القذائف المنفلقة والمنازل المحطمة والخيام الحاملة لشعار وكالة الأمم المتحدة للاجئين. ودون مياه أو كهرباء تبدو القرية سوداء في الليل. ويقول عبدالله «لو كان الأمر بيدي لما غادرت. لكنه لم يكن كذلك».

وكان إغلاق مخيم حمام العليل جنوبي الموصل جزءا من مسعى حكومي لإغلاق جميع مخيمات النازحين داخليا بحلول نهاية السنة. وتقول الحكومة العراقية التي تعانى من ضائقة مالية، إن الإغلاق السريع ضروري لإحياء جهود إعادة الإعمار